الأمم المتحدة

A/C.5/61/SR.19

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
25 January 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد يوسفي ..... (الجزائر)

ثم: السيد ميتسوبولوس (نائب الرئيس) ..... (اليونان)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١١٩ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-60880 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٩ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/61/556)

١ - **السيد ساك** (المراقب المالي): قال، بصدد تقديم تقرير الأمين العام عن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (A/61/556)، إن التقرير يتضمن جوهر البيان الاستهلالي، الذي أدلى به هو بصفته المراقب المالي، أمام اللجنة في الجلسة الـ ١٥. ثم أعرب عن أسفه لأنه أسقط في بيانه اسم الجمهورية التشيكية من قائمة البلدان التي سددت، حتى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، كل اشتراكاتها المقررة المستحقة والواجبة السداد.

٢ - وأضاف قائلا، منذ انعقاد الجلسة الـ ١٥، سددت زامبيا وولايات ميكرونيزيا الموحدة كل اشتراكاتهما المقررة للميزانية العادية، وسددت زامبيا بالكامل اشتراكاتها المقررة للمحكمتين الدوليتين، وسددت البرتغال وجمهورية فنزويلا البوليفارية والكويت بالكامل اشتراكاتها المقررة لعمليات حفظ السلام. وبذلك يكون البرتغال وزامبيا قد سددا بالكامل كل اشتراكاتهما المقررة المستحقة والواجبة السداد.

٣ - **السيدة لينتونن** (فنلندا)، تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين إليه بلغاريا ورومانيا والبلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وبالإضافة إلى ذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وليختنشتاين والنرويج، وأعربت عن الأسف إزاء عدم وفاء الدول الأعضاء، مجتمعة، لالتزاماتها المادية تجاه رفاه المنظمة. وقالت ينبغي أن تدفع جميع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي المواعيد المحددة.

٤ - وأضافت قائلة إنه بالرغم من ظهور بعض العلامات التي تنم عن تحسن المؤشرات المالية في السنة الحالية، لا تزال قائمة ثمة أسباب تثير القلق: إذ ظل عدم اليقين هو حال الميزانية العادية، وبلغ إجمالي المبلغ المستحق الواجب السداد ٦٦١ مليون دولار، وإجمالي المبالغ المستحقة السداد لعمليات حفظ السلام زاد عن ٢,٥ بليون دولار، في حين كان من المتوقع أن تزيد التزامات المنظمة المتبقية تجاه البلدان المساهمة بقوات ومعدات مملوكة للقوات إلى أكثر من بليون دولار. وسنة بعد سنة تجد المنظمة نفسها في ذات الحلقة المفرغة، حيث يؤدي عدم تسديد الاشتراكات المقررة أو تسديدها في وقت متأخر إلى إعاقة قدرتها على تنفيذ برامجها الموكلة إليها على نحو يتسم بالكفاءة. ولقد لاحظ الاتحاد الأوروبي أن عدد البلدان المدينة بالجزء الأكبر من المتأخرات لا يزيد عن أصابع اليد الواحدة.

٥ - واستطردت قائلة ووفقا لما أشار إليه المراقب المالي نتجت بالفعل بسبب عدم إمكانية التنبؤ بالطلبات على أنشطة حفظ السلام وإصدار أنصبة مقررة منفصلة لكل عملية، الصعوبات التي تواجهها البلدان بصدد تسديد المبالغ المستحقة عليها في المواعيد المحددة. وأكدت من جديد دعم الاتحاد الأوروبي لتوحيد حسابات عمليات حفظ السلام. وقالت إن بالمستطاع معالجة الاهتمامات التي أعرب عنها بشأن ذلك الاقتراح بطريقة تؤدي إلى تحقيق المنفعة لجميع الدول الأعضاء.

٦ - ومضت قائلة إن استمرار الحالة المالية الجيدة نسبيا للمحكمتين الدوليتين يعتمد على تسديد الاشتراكات المقررة حتى نهاية السنة، في حين يتوقف تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر في الموعد المحدد على تسديد الدول المعنية لأنصبتها المقررة البالغة ٦٦ مليون دولار. وقالت إن الاتحاد الأوروبي

يدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تأخذ مأخذ الجد التزاماتها تجاه المنظمة على نحو ما تتوقع الأمانة العامة.

٧ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تحدثت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت تتشاطر الدول الأعضاء المسؤولية عن ضمان تلقي المنظمة للموارد التي تحتاج إليها كي يتسنى لها أن تنفذ الولايات الموكلة إليها: ويتعين أن تسدد الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بالكامل، في المواعيد المحددة، ودون شروط. وينطبق ذلك المبدأ بصفة خاصة على الدول التي تتوفر لها القدرة على دفع المبالغ المتأخرة عليها. وقد تواجه المنظمة في وقت قريب أزمة مالية جديدة ما لم تلتزم الدول الأعضاء، ولا سيما الدولة المساهمة الرئيسية بذلك المبدأ. ورهنا بالإجراء الذي لا يزال يتعين على الكونغرس الأمريكي أن يتخذه، قد يتعين على الأمم المتحدة أن تقترض مبلغا يربو على ٢٠٠ مليون دولار من الحسابات الاحتياطية في نهاية عام ٢٠٠٦. ومن الجدير بالذكر أن السبب الذي قُدم في عام ٢٠٠٠ من أجل تخفيض سقف الاشتراكات المقررة الذي طُبق فحسب على الولايات المتحدة، كان يرمي إلى تسهيل تسديد المبالغ المتأخرة وتحسين الحالة المالية للمنظمة. ومما يُنذر بالخطر الإيضاحات التي قدمها المراقب المالي التي تفيد بأن عدم اليقين هو حال الميزانية العادية وبأن عمليات حفظ السلام ستواجه صعوبات مالية في وقت مبكر من عام ٢٠٠٧. وبالرغم من التحسن الذي طرأ على الأوضاع الراهنة في المحكمتين الدوليتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر، إلا أن الأوضاع النهائية تعتمد على استلام الدفعات المتبقية المستحقة السداد.

٨ - وأعربت عن أسفها لأن الأمم المتحدة لن تكون قادرة، مرة أخرى بسبب عدم تسديد الاشتراكات المقررة أو تسديدها في وقت متأخر، على المحافظة على نمطها في تسديد التكاليف المستحقة للبلدان، التي ينتمي معظمها إلى العالم النامي، التي قدمت قوات ومعدات مملوكة للقوات لعمليات حفظ السلام. وينبغي أن تبذل الأمم المتحدة قصارى الجهود لتسدد التكاليف المستحقة للدول الأعضاء المعنية في المواعيد المحددة.

٩ - وأردفت قائلة ستظل مجموعة الـ ٧٧ والصين ملتزمة بتقديم موارد كافية للمنظمة كي يتسنى لها أن تنفذ ولاياتها، وستظل ملتزمة أيضا بتقديم أية موارد إضافية قد تدعو الحاجة إليها من أجل تنفيذ الإصلاحات المالية المقترحة، بما في ذلك الإصلاحات ذات الصلة بأنشطة التنمية. وأعربت، في الوقت نفسه، عن تفهم بلدان مجموعة الـ ٧٧ والصين المتعاطف لحالة الدول التي لم تتمكن من عمل الشيء نفسه، لأسباب خارجة عن إرادتها.

١٠ - **السيد كيتيكهون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تحدث باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ورحّب بالملاحظات المتفائلة التي صرّح بها المراقب المالي وقال إن مستويات تدفق النقد المنخفضة بصورة حرجة للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام لا تزال تشكِّل مصدرا للقلق. ومما يثير القلق أيضا أن رفاه المنظمة المالي يعتمد إلى حد كبير على عدد قليل من الدول التي تبلغ نسبة الدفعات المتأخرة عليها ٩٥ في المائة من المبلغ الإجمالي. ولقد اعترضت بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا دائما على ممارسة الاقتراض المشترك من حسابات عمليات حفظ السلام المنتهية وأثنى على إدارة الأمانة العامة لحالة تدفق النقد. وأعرب عن الأسف إزاء استمرار عدم تمكن المنظمة من تسديد التكاليف المستحقة للبلدان المقدمة للقوات والمعدات لعمليات حفظ السلام، وقال إن من المتوقع أن يزيد الدَين المتبقي في نهاية عام ٢٠٠٦ زيادة كبيرة، الأمر الذي يدعو إلى الأسف أيضا.

١١ - وقال في ختام كلمته إن السلامة المالية للأمم المتحدة تعتمد على تسديد جميع الدول الأعضاء لاشتراكاتها المقررة،

ثم أعرب عن تعاطف بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا مع الدول التي تعاني من صعوبات مالية حقيقية.

١٢ - **السيد تاولا** (نيوزيلندا): تحدث أيضا باسم أستراليا وكندا، فقال إذا أريد للأمم المتحدة أن تحقق توقعات أعضائها، لا بد أن تكون حالتها المالية جيدة ومستقرة. وأعرب عن قلقه إزاء المؤشرات المالية المتضاربة التي قُدمت، وحالة عدم اليقين فيما يتصل بالميزانية العادية وميزانية عمليات حفظ السلام وحقيقة أن المنظمة تعتمد إلى حد كبير على مجموعة صغيرة من البلدان التي يتعين أن تفي بالتزاماتها خلال الأسابيع المقبلة كي يتسنى للمنظمة أن تضمن إدارة تدفقات النقد في عام ٢٠٠٦ التي ستتوفر لديها. وكانت ثمة عناصر في السنة تدعو إلى التشجيع، بما في ذلك تخفيض الاشتراكات المقررة غير المسددة وزيادة النقد المسقط المتوفر للمخطط العام لتجديد مباني المقر. بيد أن هذه المؤشرات ذاتها قد تكون مضللة. ومما يثير الانزعاج ملاحظة انخفاض عدد البلدان التي سددت بالكامل في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر اشتراكاتها المقررة للميزانية العادية مقارنة بالسنة السابقة. ويؤثر أيضا في الحالة المالية تأخير إقرار جدول الأنصبة المقررة الجديد والزيادة الكبيرة في الطلب على عمليات حفظ السلام.

١٣ - وأضاف قائلا إن عددا صغيرا من الدول الأعضاء، بما في ذلك مساهمون رئيسيون، يدين بالجزء الأكبر من الاشتراكات المقررة المتبقية، الأمر الذي لا يقلل من التزامات الدول التي حددت لها أنصبة مقررة أصغر نسبيا. ونتج عن تسديد الدفعات في مواعيد متأخرة قدر كبير من عدم اليقين وألحق أخطارا بالتخطيط المالي للمنظمة. ومن أجل ذلك، دعا جميع الدول الأعضاء إلى أن تفيَ بالتزاماتها بموجب المادة ١٧ من الميثاق. وقال إن أستراليا وكندا ونيوزيلندا تدفع التزاماتها بالكامل وفي المواعيد المحددة ودون شروط.

١٤ - وأردف قائلا إن الاحتفاظ بأموال في حسابات البعثات المنتهية من أجل التغلب على الصعوبات التي تسببها الدول الأعضاء التي لم تسدد أنصبتها المقررة يُعد عقابا للدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة. وأعرب عن أمله في بحث موضوع إصلاح الحالة المالية لعمليات حفظ السلام في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة في عام ٢٠٠٧.

١٥ - واستطرد قائلا إن الوفود الثلاثة لا تزال تأمل في إمكانية إرساء أساس مالي أكثر جودة للمنظمة، وفي أن يصبح الدين المستحق للدول الأعضاء ضئيلا. ومن ثم تكون المنظمة في موقف أكثر قوة يمكِّنها من التصدي للتحديات التي تواجهها في الوقت الحاضر. وقال في ختام كلمته إن وجود أمم متحدة مكفولة ماليا من شأنه أن يحقق النفع للجميع.

١٦ - **السيد تورنغتون** (غيانا)، تحدث باسم مجموعة ريو، وقال إن انخفاض الاشتراكات المقررة غير المسددة للميزانية العادية يدعو إلى التشجيع، ولكنه أعرب عن القلق الذي يساور مجموعة ريو إزاء الحاجة المحتملة إلى الاقتراض من الحسابات الاحتياطية في نهاية السنة. ولقد أحاطت المجموعة علما بالتوازن الدقيق الذي تحقق فيما يتصل بتمويل عمليات حفظ السلام ريثما يعتمد جدول الاشتراكات المقررة الجديد، ولكنه أعرب عن الأسف إزاء حالات التأخير في تسديد التكاليف المستحقة للدول الأعضاء. وأعرب عن أمله في تصحيح هذه الحالة في وقت مبكر من عام ٢٠٠٧. ولحسن الطالع ظلت الحالة المالية للمحكمتين الدوليتين جيدة نسبيا.

١٧ - وأضاف قائلا إن السلامة المالية للأمم المتحدة تتسم بأهمية حاسمة كي يتسنى لها أن تنفذ ولاياتها. وسوف تواصل البلدان الأعضاء في مجموعة ريو محاولة الوفاء بالتزاماتها المالية بالرغم من العبء الثقيل نسبيا الذي تفرضه هذه الالتزامات

على ميزانياتها. ومؤخرا سدد بعض الأعضاء، أو بسبيلهم إلى تسديد، في غضون وقت قريب، دفعات كبيرة لميزانيات المنظمة.

١٨ - **السيدة كاجي** (اليابان): قالت من الضروري إن تدلل منظمة الأمم المتحدة على الانضباط والنزاهة فيما يتصل بالميزانية وأن تحقق نتائج ملموسة في مجالات من قبيل الإصلاح الإداري واستعراض الولايات وذلك بغية تعزيز ثقة دافعي الضرائب في المنظمة. وتقف شعوب الدول الأعضاء موقف المراقب لترى ما إذا كان بمقدور المنظمة أن تنفذ الاتفاقات التي توصل إليها قادة هذه الشعوب في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

١٩ - وأضافت قائلة فيما يتصل بميزانية حفظ السلام الضخمة، على سبيل المثال، ثمة أهمية حيوية واضحة لإعداد تحليل دقيق لولاية وميزانية كل عملية بهدف ضمان تحقيق الكفاءة والفعالية. ويتطلب نظام الموازنة الذي تتبعه اليابان إعداد تقييمات ومبررات منفصلة لكل بعثة. ولا ينبغي إجراء تغييرات في نظام الميزانية لتمويل عمليات حفظ السلام إذا لم تساعد هذه التغييرات في تعزيز القواعد المالية. ولقد أوفت اليابان بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة بالرغم من حالتها المالية المحلية الصعبة، ولكن ترتب على زيادة اشتراكاتها المقررة أثر عكسي اتضح في مساهمتها الطوعية التي تقدمها لكثير من هيئات الأمم المتحدة.

٢٠ - ومضت قائلة في ظل الظروف الراهنة، لن يتسنى الإحساس بالرضا لا للدول الأعضاء ولا للأمين العام: إذ يتعين عليهم أن يواصلوا السعي من أجل تحقيق رؤية أمم متحدة تكون مسؤولة أمام الجميع.

٢١ - **السيد الهيّن** (الكويت): قال إن وفده يشعر بالقلق، على غرار ما تشعر به الوفود الأخرى، إزاء الحالة المالية للأمم المتحدة. وتُعد المنظمة المنتدى الصحيح لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ولا بد من تحسين حالتها المالية إذا كان يتعين عليها أن تواصل تنفيذ هذه المهمة.

٢٢ - وأضاف قائلا إن الأزمات المالية التي تحدث في المنظمة بين الفينة والأخرى، تُعزى بصورة رئيسية، إلى فشل الدول الأعضاء في تسديد اشتراكاتها بالكامل. والكويت، إدراكا منه بأن الذي يحول دون تسديد اشتراكات بعض الدول الأعضاء بالكامل، يتمثل في الفقر والصعوبات الاقتصادية التي يواجهها بعض الدول الأعضاء، قرر في عام ١٩٩٠ إلغاء جميع الفوائد المستحقة على ديون أقل البلدان نموا. ولقد اتُّخذ هذا القرار تمشيا مع المبادرة التي اقترحها، في عام ١٩٨٨، أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، التي طالب فيها المجتمع الدولي بأن يعالج مشكلة الدين التي تواجهها الدول النامية.

٢٣ - واستطرد قائلا وبصدد مواصلة هذه السياسات وتمشيا مع ثقة الكويت في اتخاذ إجراءات جماعية لتعزيز التنمية في هذه الدول، دفع ما يربو على بليون دولار خلال السنوات القليلة الماضية لتخفيف حدة نتائج الكوارث الطبيعية. وإضافة إلى ذلك، قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ما يربو على ١٢ مليون دولار لتمويل مشاريع تنمية في ما يزيد على ١٠٠ بلد.

٢٤ - واختتم كلمته قائلا إن بلده سوف يواصل دفع اشتراكاته المقررة بالكامل وفي المواعيد المحددة. وأعرب عن أمله في أن تحذو دول أخرى نفس الحذو.

٢٥ - **السيد موهيث** (بنغلاديش): قال إن من سوء الطالع أن أُلِفَتْ الوفود تلقي معلومات توضح حالة المنظمة المالية المهشة. ولا تزال الحالة تنذر بالخطر. والتحسينات التي أفادت التقارير عنها هي تحسينات نسبية محضة.

٢٦ - وأضاف قائلا إن وفده لاحظ مع القلق أن عدد البلدان التي سددت أنصبتها المقررة للميزانية العادية،

بالكامل، قد انخفض بالمقارنة مع الفترة ذاتها في السنة السابقة. ولقد ظل مبلغ الأنصبة المقررة غير المسددة كبيرا بصورة تنذر بالخطر، بالرغم من أنه أقل مما كان عليه في السنة السابقة. ولا تبدو حالة الموارد النقدية المتوفرة مشجعة، نظرا إلى أنه ربما يكون من الضروري اقتراض مبلغ يزيد على ٢٠٠ مليون دولار من الحسابات الاحتياطية في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر. ومن المنطقي فحسب توقُّع أن تكون النتيجة النهائية في عام ٢٠٠٦ إيجابية، عندما تدفع الدول الأعضاء المبالغ المتبقية المستحقة عليها. وتحتاج المنظمة إلى قاعدة مالية قوية يمكن الاعتماد عليها كي يتسنى لها أن تُنجز مهامها التي خوِّلت بها ولا تفقد الزخم الذي تحقق في مؤتمر قمة الألفية وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٢٧ - وأردف قائلا إن بنغلاديش سددت اشتراكاتها المقررة للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، على حد سواء، في المواعيد المحددة وبالكامل. وينبغي أن تحذو الدول الأعضاء الأخرى الحذو نفسه، عملا بالتزاماتها بموجب المادة ١٧ من الميثاق. بيد أنه ينبغي النظر في ظل الإجراءات المعمول بها نظرة متعاطفة إلى الدول غير القادرة، بصورة مؤقتة، على الوفاء بالتزاماتها المالية لأسباب خارجة عن سيطرتها.

٢٨ - ومضى قائلا فيما يتعلق بميزانيات حفظ السلام، لو أن الاشتراكات المقررة سددت في المواعيد المحددة، لن تكون ثمة حاجة إلى اتباع ممارسة الاقتراض المشترك من الحسابات، فهي ممارسة غير جيدة. وأعرب عن شعور وفده بالقلق أيضا لملاحظة أن من المتوقع أن تربو الديون المستحقة للدول الأعضاء على بليون دولار في نهاية السنة. وبصدد الإحاطة علما بأنه لن يكون بالمستطاع، في الربع الأخير من عام ٢٠٠٦، تسديد التكاليف لمقدمي القوات والمعدات، مما يُعزى إلى حالات التأخير في تلقي الاشتراكات المقررة، أشار إلى أن غالبية البلدان التي استجابت لنداءات حفظ السلام والأمن الدوليين، هي بلدان نامية، توزع أفرادها وتنشر موادها ومواردها في أغلب الأحيان في ظل ظروف اقتصادية صعبة. وتُلقي حالات التأخير في تسديد التكاليف أعباء إضافية على هذه البلدان. ولا تستطيع بنغلاديش، بوصفها بلدا من أكبر البلدان المساهمة بقوات، التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية تسديد المنظمة لهذه التكاليف في المواعيد المحددة. وتُقدَّر التكاليف المستحقة لبنغلاديش، حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، بمبلغ ١٤٤ مليون دولار.

٢٩ - وفي ختام كلمته ناشد جميع الوفود على التعهد بالتزاماتها بموجب الميثاق، كي يتسنى للأمم المتحدة أن تنفذ أنشطتها التي خولت بها تنفيذا تاما وفعالا.

٣٠ - **السيد تشو هيون** (جمهورية كوريا): قال إن وفده لاحظ مع القلق أن الصورة العامة مشوَّهة، حيث تبين مكاسب نقدية متوفرة للمخطط العام لتجديد مباني المقر وتُظهر انخفاضا في الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام يلغيها عدم اليقين بشأن الميزانية العادية ودين المنظمة المستحق السداد للدول الأعضاء. بل إن الصورة حينما كانت واعدة إلى أكبر حد، أظهرت تقدما مشوَّشا. وسوف تزيد الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام بدرجة كبيرة حينما تعتمد الجمعية العامة جدول الأنصبة المقررة الجديد لعام ٢٠٠٧. وفضلا عن ذلك، اقتضت الاحتياجات المتغيرة خلال السنة، بالضرورة، زيادة الأنصبة المقررة وتسببت في الصعوبات التي تواجهها الدول الأعضاء إزاء الوفاء بالتزاماتها في المواعيد المحددة. ويتعين أن تسدد الدول الأعضاء المبالغ المتأخرة عليها كي يتسنى للمنظمة أن تؤدي أعمالها بفعالية على جميع الجبهات. وتلتزم جمهورية كوريا بخطة السداد التي طورتها مؤخرا لكي تسدد المبالغ المتأخرة عليها والأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام في المستقبل قبل نهاية عام ٢٠٠٨. وفي الحقيقة،

تعرب جمهورية كوريا عن أملها في أن تفي بالتزاماتها قبل المواعيد المحددة.

٣١ - ونظرا لالتزام وفده الأكيد بحقوق الإنسان وبمحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية ضد الإنسانية، يعرب عن السرور لإحاطته علما بالحالة المالية الجيدة نسبيا للمحكمتين الدوليتين. بيد أن الرصيد المتبقي يتركز إلى حد كبير فيما بين عدد قليل من الدول الأعضاء ولا تزال حالة عدم اليقين مستمرة بشأن الشؤون المالية للمحكمتين. وأعرب عن ثقته في أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها، تحقيقا للعدالة واحتراما للقانون الدولي.

٣٢ - واستطرد قائلا فيما يتعلق بالمخطط العام لتجديد مباني المقر ومرة أخرى تبدو الصورة مشوشة. وفي حين زاد النقد المتوفر منذ السنة السابقة، لا يزال مبلغ ٦٦ مليون دولار متبقيا حتى الآن. وأكد استمرار التزام وفده بالمخطط العام لتجديد مباني المقر. وقال إن حالة مبنى الأمانة العامة تلحق الضرر بسلامة ومعنويات جميع الموظفين. ولا بد من متابعة تحديث المبنى كجزء من عملية الإصلاح الشاملة.

٣٣ - وأضاف قائلا إنه إذا تعين على الدول الأعضاء أن تقدم موارد كثيرة للأمم المتحدة كلما اقتضت الحاجة إليها، لا بد إذن من أن تثق في أنها سوف تتلقى التكاليف المسددة في المواعيد المحددة. وأعرب عن أمل وفده في أن تخفض المنظمة الدين المتأخر عليها المستحق السداد للدول الأعضاء.

٣٤ - وقال في ختام كلمته لن يكون بمستطاع المنظمة أن تؤدي أعمالها على نحو جيد إلا بنفس مقدار ما يتمكن الأعضاء من الوفاء بالتزاماتهم المالية. فالمنظمة لا تعتمد على سخاء أعضائها بصورة مشتركة، ولكنها تعتمد على مشاركة أعضائها في المسؤولية تجاه تنفيذ التزاماتهم المالية.

٣٥ - ترأس الجلسة السيد ميتسوبولوس (اليونان)، نائب الرئيس.

٣٦ - **السيد ليو زغين** (الصين): قال لقد اتفقت الدول الأعضاء جميعها، في عالم يزداد تعقيداً، على أنه لا بد من تعزيز الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة. بيد أن هذا الدور يصبح بلا معنى إذا لم تتخذ خطوات لإرساء أساس مالي صلب للمنظمة. ولذلك من الضروري أن تفي الدول الأعضاء جميعها بالتزاماتها المالية بالكامل وفي المواعيد المحددة ودون شروط كي تتوفر للأمم المتحدة موارد كافية لتنفيذ أنشطتها.

٣٧ - وأضاف قائلاً توضح الأرقام التي قدمها المراقب المالي أن بعض الدول الأعضاء، ولا سيما بعض الدول النامية، قد بذلت قصارى جهدها لتنفيذ التزاماتها المالية؛ وذلك بالرغم من جميع الصعوبات الملموسة؛ وتلك جهود جديرة بالتقدير. وأعرب عن أمل وفده في أن يتبع البلد الذي يدين بأكبر قدر من المبالغ المتأخرة هذا المثال على غرار البلدان الأخرى التي أظهرت التزاماتها تجاه الأمم المتحدة وذلك بتسديد كل اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي المواعيد المحددة ودون شروط. وينبغي أن يدفع ذلك البلد أيضاً جميع المبالغ المتأخرة عليه.

٣٨ - وأعرب عن دعم الصين لتدابير الإصلاح التي اتخذها الأمين العام من أجل تحسين كفاءة الأمانة العامة وفعاليتها. وتدعو الحاجة إلى أن تعمل الدول الأعضاء بمزيد من الجهد لتحقيق المزيد من التقدم بشأن الإصلاح المالي في حين ينبغي أن تحسن الأمانة العامة بقدر أكبر قواعدها وإجراءاتها ونظمها وتعزز نظامها المالي وتستخدم كل سنت من اشتراكات الدول الأعضاء بصورة فعالة.

٣٩ - وأردف قائلاً إنه بالرغم من كون الصين بلداً نامياً يحتاج إلى مبالغ كبيرة من الموارد لتحقيق تنميته الاقتصادية، سدد بالكامل اشتراكاته المقررة لعام ٢٠٠٦ (مبلغاً يزيد عن ٣٥ مليون دولار)، وأنصبته المقررة للمحكمتين الدوليتين (زهاء مبلغ ٦ مليون دولار). وسوف تتجاوز أنصبة الصين

المقررة لعمليات حفظ السلام للفترة منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ مبلغ ١٤٥ مليون دولار. وستدفع الصين أيضاً نصيبها المقرر للمخطط العام لتجديد مباني المقر في أسرع وقت ممكن. وإجمالاً، تتجاوز قيمة هذه الأنصبة المقررة مبلغ ١٨٩ مليون دولار. وبفضل عملها الملموس، قدمت الصين مساهمة حقيقية لبناء أساس مالي صلب للأمم المتحدة.

٤٠ - واستطرد قائلاً يتعين إرساء أساس مالي قوي ومستقر للأمم المتحدة إذا أريد لها أن تنفذ مسؤولياتها بموجب الميثاق وأن تحقق مهماتها. وهذه المسألة ضرورية أيضاً بصفة خاصة في ظل مناخ الإصلاح الراهن. ودعا، في ختام كلمته، جميع الدول الأعضاء إلى أن تفي بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة.

٤١ - **السيد أشاكلي** (ماليزيا) قال إن الإصلاح عملية متطورة ينبغي أن تستند إلى الآراء الجماعية لجميع الدول الأعضاء. ولن يُكفل النجاح لعملية الإصلاح إلا بعد أن تقدم جميع الدول الأعضاء تمويلاً كافياً.

٤٢ - وأضاف قائلاً حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ انخفضت الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية بالمقارنة مع مستوياتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، مثلما انخفض عدد الدول الأعضاء التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة للميزانية العادية. ونظراً للقيود وعدم اليقين في الحالة المالية الراهنة، يعرب وفده عن أمله المخلص في أن تفي الدول الأعضاء المعنية بالتزاماتها بالكامل، وفي المواعيد المحددة ودون شروط.

٤٣ - وأشار فيما يتعلق بميزانيات حفظ السلام، إلى أنه لن يكون بالمستطاع إصدار الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام للفترة التي تلي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلا بعد اعتماد جدول الأنصبة المقررة الجديد. وثمة أهمية حيوية لتقديم أدوات وموارد كافية لعمليات حفظ السلام. ولذلك لا بد من تحقيق نتيجة إيجابية لجدول الأنصبة المقررة بنهاية السنة. وأعرب عن أمله في أن يتضمن جدول الأنصبة المقررة الجديد لعمليات حفظ السلام معدلات منصفة وعادلة ومتوازنة، توافق عليها الدول الأعضاء جميعا.

٤٤ - وأعرب عن ترحيب ماليزيا بالتقدم المحرز بصدد تخفيض الأرصدة المتبقية المستحقة السداد للمحكمتين الدوليتين وعبَّر عن أمله في استمرار هذا الاتجاه الإيجابي، كي يتسنى للمحكمتين أن تنفذا أعمالهما الهامة على جناح السرعة.

٤٥ - ومضى قائلاً إن من شأن زيادة حالات التأخير في تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر أن تؤدي إلى زيادة التكاليف وتسفر عن نتائج خطيرة فيما يتصل بأعمال المنظمة. ومن دواعي عدم التشجيع أن المناقشات معلقة على عدد من القضايا الهامة ذات الصلة بالتمويل. ونظراً للآثار المالية الخطيرة المترتبة على المشروع، أعرب عن أمله المخلص في أن تشارك جميع الدول الأعضاء في المناقشة بصورة إيجابية، كي تتحقق نتيجة ملموسة في أسرع وقت ممكن.

٤٦ - واستطرد قائلا إن المداولات بشأن جدول الأنصبة المقررة الجديد للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ تتسم بأهمية حاسمة لضمان تحقيق حالة مالية جيدة ومستقرة للأمم المتحدة. وقال في ختام كلمته ينبغي أن تتخذ الدول الأعضاء التدابير الضرورية لتسديد المبالغ المتأخرة وتسدد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي المواعيد المحددة ودون شروط.

٤٧ - **السيد كوفالنكو** (الاتحاد الروسي): قال إن البيان الذي أدلى به المراقب المالي يوضح بأن جميع ميزانيات المنظمة تعاني من مشاكل تتعلق بتدفق النقد: و لم تزد الحالة استقراراً ولا إمكانية للتوقع أكثر مما كانت عليه في عام ٢٠٠٥، ولا يزال إجمالي المبالغ المتأخرة يُعزى إلى عدد صغير من

الدول. ومن شأن فشل هذه الدول في الوفاء بالتزاماتها المالية أن يلحق الضرر بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى المحافظة على السلام والأمن الدوليين وقد يعيق نجاح عملية الإصلاح. وفضلا عن ذلك ربما تؤدي الاشتراكات المقررة المتأخرة على الدول الأعضاء إلى زيادة كبيرة في مديونية المنظمة المستحقة للبلدان المقدمة لقوات؛ ولا يشعر الاتحاد الروسي بالرضا إزاء احتمال التأخير في تسديد التكاليف من حسابات عمليات حفظ السلام المنتهية. والمعلومات التي قدمتها الأمانة العامة سوف تفيد الدول الأعضاء في مناقشتها لمسائل هامة من قبيل جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ وتمويل المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٤٨ - وقال في ختام كلمته إن الاتحاد الروسي يناشد الدول الأعضاء لكي تفي بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة في المواعيد المحددة وبالكامل.

٤٩ - **السيدة كاستيلو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت لو شُبهت الأمم المتحدة بحكومة، لشُبهت الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء بالضرائب التي يتعين أن يدفعها المواطنون لتمكينها من العمل على النحو الصحيح ولتحقق أهدافها. وينبثق التزامان من الفقرة ٢ من المادة ١٧ من الميثاق: يتعين أن توافق الدول الأعضاء على طريقة تخصيص مصاريف المنظمة ويتعين عليها أن تفي بالتزاماتها المالية وتسددها بالكامل في المواعيد المحددة ودون شروط.

٥٠ - وأضافت قائلة إن الأمانة العامة مسؤولة عن تنفيذ الولايات التي تخولها بها الدول الأعضاء ويتعين عليها أن تنشئ الآليات التي تكفل لها ضمان أوضاع مالية راسخة للمنظمة. وهناك عدد كبير من البلدان التي لم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في المواعيد المحددة، وذلك إما بسبب ظروف خارجة عن سيطرتها أو لأنها بلدان نامية تواجه مشاكل أكثر إلحاحاً يتعين عليها أن تعالجها. ومع ذلك، استطاعت بلدان كثيرة في ظل الظروف ذاتها تسديد التزاماتها.

٥١ - وأردفت قائلة إن جمهورية فنزويلا البوليفارية واجهت في السنوات الأخيرة صعوبات بصدد تسديد التزاماتها في المواعيد المحددة، ولا سيما في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، حينما حدث انقلاب ضد الحكومة، وواجهت مؤخرا صعوبات في أثناء عملية تخريب صناعة النفط التي سببت خسائر كبيرة في البلد. وبالرغم من ذلك سددت الحكومة التزاماتها المالية تجاه المنظمة وتسدد في الوقت الراهن دفعاتها للميزانية العادية، ولعمليات حفظ السلام وللمحكمتين الدوليتين وللصناديق والبرامج في المواعيد المحددة.

٥٢ - ومضت قائلة وبالرغم من ذلك، تتوفر لدى بعض البلدان قدرة اقتصادية تُحسد عليها ولكنها لم تف بالتزاماتها. وسنة بعد أخرى، تراكمت على الدولة المساهمة الرئيسية نسبة مئوية كبيرة جدا من المبلغ الإجمالي المستحق للمنظمة. وتدل ممارسة تلك الدولة بتأخرها في تسديد الدفعات المستحقة عليها لا عن عدم القدرة على الدفع، بل على الرغبة في تمرير مقترحات تحقق مصالحها؛ وهذا هو السبب وراء فرض الحد الأعلى الموضوع للإنفاق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٥٣ - واستطردت قائلة ثمة طريقة لتشجيع البلدان على تسديد اشتراكاتها المقررة تتمثل في الاعتراف بجهودها. وهذا حقيقي بصفة خاصة فيما يتصل بالبلدان النامية، التي تعين عليها أن تقدم تضحيات في الداخل كي يتسنى لها أن تسدد اشتراكاتها المقررة. وقالت إن وفدها على استعداد لدعم المبادرات الرامية إلى تمكين الأمانة العامة من إصلاح مهامها على نحو أفضل.

٥٤ - **السيد فيجايان** (الهند): قال إن تسديد الاشتراكات المقررة بالكامل، في المواعيد المحددة ودون شروط يعد التزاما قانونيا وأخلاقيا يفرضه الميثاق على جميع الدول الأعضاء، ومع ذلك فإن الدول التي تتوفر لديها وسائل أكثر من كافية هي المسؤولة عن خلق الأزمات المالية في المنظمة. ولا ينبغي أن تلقي الدول الأعضاء باللوم ببساطة على الإخفاق الإداري والمؤسسي بوصفه العنصر الوحيد المسؤول عن ما يُزعم من أوجه قصور الأمم المتحدة وعدم فعاليتها. ومرة تلو الأخرى تثير الحالة المالية للمنظمة الشك في قدرتها على أداء دورها الذي يتوقع أن تضطلع به. ويعتمد تحسين حالة الميزانية العادية غير المؤكدة في السنة الحالية على الإجراءات التي سوف يتخذها عدد قليل من الدول الأعضاء في المستقبل القريب، ولا سيما الإجراءات التي ستتخذها الدولة المساهمة الأكبر المسؤولة عن نحو ٨٠ في المائة من الاشتراكات المقررة المتبقية.

٥٥ - وتدين دولتان فحسب من الدول الأعضاء بمبلغ يزيد عن أكثر من نصف المبلغ الإجمالي المستحق السداد لعمليات حفظ السلام. ويتسم توفير تمويل كاف لعمليات حفظ السلام بأهمية حاسمة من أجل الاحتفاظ بمصداقية الأمم المتحدة وقدرتها على تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي. ولا ينبغي معاقبة الدول الأعضاء التي أثبتت ولاءها لأغراض ومقاصد الميثاق والتي ساهمت على نحو ثابت بقوات ومعدات، بالتأخر في تسديد التكاليف. وقال في ختام كلمته إن الطريقة الوحيدة لحل هذه القضايا هي أن تسدد الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي لا توجد لديها ثمة أسباب مشروعة لامتناعها عن تسديد اشتراكاتها المقررة، بالكامل وفي المواعيد المحددة.

٥٦ - **السيدة متامبوه** (زامبيا): أعربت عن قلقلها لملاحظة أنه سيتعين على المنظمة في نهاية عام ٢٠٠٦ أن تقترض مبلغا يربو على ٢٠٠ مليون دولار من الحسابات الاحتياطية. ويعاني بعض الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية من صعوبات اقتصادية، إلا أن نسبة تزيد عن ٨٠ في المائة من الاشتراكات المقررة المتبقية تقع على مسؤولية البلد المساهم الرئيسي. ومن دواعي السخرية أنه في حين تطالب الدول الأعضاء الأمم المتحدة بمزيد من الكفاءة والمساءلة، إلا أنها هي نفسها تفتقر إلى ذلك. وبسبب عدم تسديد بعض الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة لعمليات حفظ السلام زادت بدرجة كبيرة المبالغ المستحقة السداد للبلدان المساهمة بقوات، ومعظمها من البلدان النامية؛ وتعزى الصعوبات التي تواجهها هذه البلدان النامية بصدد المحافظة على استمرار نشر القوات في الوقت الحاضر إلى عدم تسديد هذه التكاليف.

٥٧ - وأضافت قائلة إن بلدها أتم في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تسديد جميع اشتراكاته المقررة للميزانية العادية، وعمليات حفظ السلام، وللمحكمتين الدوليتين وللمخطط العام لتجديد مباني المقر. وإن بلدها يدعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدولة المساهمة الأكبر، إلى أن تدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل، في المواعيد المحددة ودون شروط. وقالت في ختام كلمتها إن ذلك يرتبط بوضوح بفكرة المساءلة التي هي قيد المناقشة في الوقت الحاضر والمطبقة في الأمم المتحدة، الأمر الذي من شأنه أن يساعد المنظمة على العمل بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية.

٥٨ - **السيد الجنيد** (سنغافورة): قال إن ثمة سبب من الأسباب الرئيسية لاستمرار الحالة المالية الهشة للأمم المتحدة يُعزى إلى تأخر عدد قليل من الدول الأعضاء في تسديد الاشتراكات المقررة أو إلى عدم تسديدها لتلك الاشتراكات، الأمر الذي يعد، على السواء، عملا غير منصف للمنظمة ويُلحق الضرر بالدول الأعضاء التي سددت التزاماتها على جناح السرعة، بما في ذلك بلدان نامية كثيرة تواجه قيودا اقتصادية وسياسية حقيقية. وتقع على الدول الأعضاء جميعها

مسؤولية قانونية ومالية فيما يتصل بتسديد اشتراكاتها المقررة بالكامل، في المواعيد المحددة ودون شروط. ولا تستطيع الدول الأعضاء أن تُطالب بمساءلة المنظمة إذا لم تف هي ذاتها بهذا المعيار. وليس بمقدور الأمم المتحدة أن تصبح قوية وفعالة إذا لم تتوفر لها موارد كافية يمكن التنبؤ بها. إن مسألة تسديد الالتزامات في وقت متأخر وعدم تسديدها هي مسألة ذات طبيعة مالية وسياسية، على حد سواء. وقال في ختام كلمته إن سنغافورة تحث جميع الدول الأعضاء التي لم تسدد بعد اشتراكاتها المقررة إلى أن تبادر إلى تسديدها بالكامل في المواعيد المحددة ودون شروط.

٥٩ - **السيد ساك** (المراقب المالي): أعرب عن الشكر للدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها المقررة بالكامل. وقال فيما يتعلق بالميزانية العادية، إن من الأهمية أن تتجنب المنظمة الاضطرار إلى اقتراض مبلغ يزيد عن ٢٠٠ مليون دولار من الحسابات الاحتياطية لكي تنفق على نفسها حتى نهاية السنة التقويمية. وناشد الـ ٦٨ دولة عضو التي لم تسدد اشتراكاتها المقررة أو التي سددت جزءا منها فقط للميزانية العادية لعام ٢٠٠٦، ولا سيما البلدان المدينة بمبالغ كبيرة متبقية، إلى أن تسددها في أسرع وقت ممكن، ومن المفضل أن تسددها خلال ربع السنة. ولن يكون بالمستطاع تسديد أية تكاليف للبلدان المساهمة بقوات في الربع الأخير لأن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء لم تسدد بالكامل مساهماتها المقررة لعمليات حفظ السلام؛ ولا بد من إحراز تقدم في نهاية السنة إذا أريد للمنظمة أن تصبح في موقف يسمح لها بتسديد التكاليف في الربع الأول من عام ٢٠٠٧. ويتسم اعتماد جدول الأنصبة المقررة الجديد خلال الدورة الحالية بأهمية حاسمة؛ وبخلاف ذلك لن يكون بمقدور المنظمة أن تصدر أية أنصبة مقررة لعام ٢٠٠٧ ولن يكون بالمستطاع إدارة حالة تدفق النقد.

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية (A/61/189)

٦٠ - **السيد دوسال** (المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية): قال، بصدد تقديم تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية (A/61/189) إن شراكة الصندوق مع مؤسسة الأمم المتحدة لا تزال آخذة في الازدهار، حيث قدم الصندوق دفعة واحدة خدمة للعالم الخارجي ولمنظومة الأمم المتحدة في مجال بناء شراكات ابتكارية، على الصعيد القطري بصورة رئيسية، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد زادت خدماته بدرجة كبيرة في مجالي التيسير وتقديم الخدمات الاستشارية للشركات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

٦١ - وأضاف قائلا إنه منذ إنشاء الصندوق، تم تخصيص زهاء بليون دولار لقضايا الأمم المتحدة وتوجيه ذلك المبلغ من خلال المؤسسات، بما في ذلك مبلغ ٦٠٠ مليون دولار الذي قدمه السيد روبرت إ. (تيد) تيرنر، الذي تعهد مؤخرا بمواصلة بذل جهوده لتقديم موارد جديدة، بهدف استخدام تعهده الأصلي بمبلغ بليون دولار لجمع مبلغ بليون دولار آخر لفائدة البلدان النامية.

٦٢ - وأردف قائلا إن صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية سيقدم تقريرا منفصلا عن السنة الأولى لتشغيل صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. ومنذ أن صدر التقرير الحالي، قدمت ثمانية دول أعضاء أخرى دعما ماليا للصندوق، وبلغت المساهمات في الوقت الحاضر أكثر من ٥١ مليون دولار، وتمت برمجة ٣٦ مليون دولار لـ ١٢٥ مشروعا في ٧٢ بلد.

٦٣ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تحدثت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأثنت على عمل صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، الذي دعّم، من خلال تعاونه مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مشاريع في مجالات من قبيل صحة الطفل، والمرأة والسكان، والبيئة، والسلام والأمن وحقوق الإنسان. ورحبت بتخصيص مبلغ ١٧٠,٥ مليون دولار لأنشطة الصندوق لعام ٢٠٠٥ وأعربت عن التقدير بصفة خاصة للمساعدات التي قُدمت لضحايا تسونامي في المحيط الهندي والزلزال الذي ضرب باكستان، وللأعمال التحضيرية التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية من أجل إنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.

٦٤ - واستطردت قائلة إن مجموعة الـ ٧٧ والصين أحاطت علما بالدور الذي يؤديه صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية بصدد تسهيل الشراكات والتحالفات الجديدة مع القطاع الخاص والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من أجل الأنشطة التنفيذية الرامية إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات وتقديم الأموال الأساسية للبرامج ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. وأظهر عمل صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية المساهمة الإيجابية التي يمكن أن تقدمها الشراكات بين القطاعين العام والخاص في عمل المنظمة. ولقد قدمت أنشطة صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية مساهمة لها شأنها بصدد تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولقد ترتبت على المشاريع التي يسّرها الصندوق آثار إيجابية في البلدان النامية وفي أقل البلدان نموا.

٦٥ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في أن تعد الأمانة العامة مشروعا لمقرر كي ما تنظر فيه، وتوصي بمقتضاه الجمعية العامة بأن تحيط علما بتقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية (A/61/189).

٦٦ - تقرر ذلك.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/61/203 و Corr.1)

٦٧ - **السيد للي** (مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة، المعني بالتنسيق): قال، بصدد تقديم مذكرة الأمين العام التي أحال بها التقرير الإحصائي لمجلس الرؤساء التنفيذي لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عن حالة مؤسسات منظمات منظومة الأمم المتحدة من حيث الميزانية وحالتها المالية (A/61/203 و Corr.1)، فقال إن البيانات المالية للمنظومة كلها المتضمنة في التقرير جُمعت عن طريق دراسة استقصائية تُعد مرة كل سنتين. ولقد تم تنقيح وتحسين شكل ومحتوى الجداول المتضمنة في التقرير الحالي، ولا سيما فيما يتصل بالبيانات المتعلقة بإيرادات ونفقات الموارد الخارجة عن الميزانية، وذلك بعد إجراء مشاورات مع شبكة الشؤون المالية والميزانية للجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين.

٦٨ - وأضاف قائلا لقد استُكملت الدراسة الاستقصائية في تموز/يوليه ٢٠٠٦، بمشاركة ممتازة وكانت البيانات التي قُدمت شاملة وذات نوعية جيدة. وتقدم الجداول المتضمنة في التقرير معلومات عن الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية، وإجمالي النفقات والاشتراكات المقررة وصناديق رأس المال المتداول. وتتوفر أيضا جميع الجداول والبيانات المتضمنة في التقرير، فضلا عن التحاليل والرسومات البيانية والمعلومات المتعلقة بتوزيع الموارد الخارجة عن الميزانية مصنفة حسب البلد والمنظمة، على موقع أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على شبكة ويب.

٦٩ - **السيد كوزاكي** (اليابان): قال إن التقرير يتضمن معلومات قيّمة وأعرب عن تقديره لتحسين شكل التقرير. وبمستطاع مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق أن يحسن التقرير بقدر أكبر في المستقبل وذلك بتقديم معلومات عن جميع الاشتراكات المقررة، والمشاورات التي تجريها شبكة الشؤون المالية والميزانية للجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين والتطورات الجديدة ذات الصلة بمعايير المحاسبة في المنظمة. وفي هذا الصدد، تساءل عن سبب عدم تضمين البيانات المتعلقة بعمليات حفظ السلام في التقرير. وقال ينبغي تضمين هذه المعلومات الحيوية في المستقبل.

٧٠ - **السيد للي** (مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): لفت الانتباه إلى الملاحظات التفسيرية ذات الصلة بالجدولين ٤ و ٦ المتضمنة في مذكرة الأمين العام (الصفحة ٣ من الأصل العربي)، التي تفسر بصورة جزئية حذف بيانات حفظ السلام، وأشار إلى أن بالمستطاع الاضطلاع على هذه البيانات في التقارير الشهرية التي تقدمها الأمانة العامة عن حالة الاشتراكات المقررة (ST/ADM/SER.B...). وقال إن الاختلاف بين دورة ميزانية عمليات حفظ السلام ومدتها ستة أشهر ودورة السنتين المشمولة بالتقرير أدى إلى صعوبة تضمين البيانات المقابلة. بيد أنه أحاط علما بالاقتراحات التي قدمها وفد اليابان المتعلقة بإعداد التقرير التالي.

٧١ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في أن تُعد الأمانة العامة مشروعا لمقرر كي ما تنظر فيه، وتوصي فيه بأن تحيط الجمعية العامة علما بمذكرة الأمين العام التي أحال بها تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عن حالة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من حيث الميزانية وحالتها المالية (A/61/203 و Corr.1).

٧٢ - تقرر ذلك.

مسائل أخرى

٧٣ - **السيد غارسيا** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشار إلى أن ممثل الاتحاد الروسي أثار في الجلسة الـ ١٨ للجنة مجموعة من الأسئلة تتعلق بقرار الأمين العام المتصل برفع الحصانة عن أحد مفتشي وحدة التفتيش المشتركة والرئيس السابق للجنة الاستشارية. وقال إن مسألة رفع الحصانة عن أحد مفتشي وحدة التفتيش المشتركة عولجت على وجه التحديد في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٥ وبرنامج عملها لعام ٢٠٠٦ (A/61/34)، المعروض حاليا على اللجنة لكي تتخذ بشأنه إجراء ملائما.

٧٤ - وأضاف قائلا إن مسألة رفع الحصانة عن الرئيس السابق للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، غير معروضة حاليا أمام اللجنة، قد أثارها ذلك الشخص في سياق الإجراءات الجنائية التي رفعتها سلطات الولايات المتحدة ضده. وهذه المسألة معروضة حاليا على المحكمة. ولا يشعر وفده بالقلق فيما يتعلق بطلب رد خطي على الأسئلة بشأن رفع الحصانة عن أحد مفتشي وحدة التفتيش المشتركة أو عن مسألة رفع الحصانات، بصورة عامة، إلا أن وفده يشعر بقلق بالغ إزاء أي طلب لرفع الحصانة عن الرئيس السابق للجنة الاستشارية المعنية بشؤون الإدارة والميزانية، الذي رفعت ضده قضيه جنائية. وأعرب عن اعتقاد وفده، في ضوء هذه الاهتمامات التي أثارها، بأنه ينبغي استعراض طلب اللجنة، باسم أحد الوفود، من أجل الحصول على معلومات بشأن رفع الحصانة.

٧٥ - **السيد كوفالنكو** (الاتحاد الروسي): قال، إن وفده، عملا بإجراءات وممارسات اللجنة، يمارس حقه في طلب معلومات من الأمانة العامة تتعلق بإجراء رفع الحصانة عن مسؤولين منتخبين بالمنظمة. وليس ثمة علاقة للمسائل المتصلة

بالتشغيل الداخلي للمنظمة وتطبيق الأمين العام لقواعد وإجراءات الجمعية العامة، بالإجراءات القضائية في دولة ما، ولا ينبغي لها أن تخضع لتلك الإجراءات.

٧٦ - وأضاف قائلا إن أية محاولة تقوم بها دولة عضو لمنع طلب مشروع كهذا لتقديم معلومات هي انتهاك لممارسات وإجراءات اللجنة، غير مسبوق وتترتب عليه نتائج خطيرة تؤثر في عمل المنظمة في المستقبل. ولذلك فإن وفده يُبقي طلبه قائما ويتطلع قدما لتلقي إجابة من الأمانة العامة في اجتماع رسمي.

٧٧ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): أكدت، متحدثة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، على حق أي وفد في طرح أسئلة تتعلق بقواعد وإجراءات المنظمة. وأعربت أيضا عن اعتقادها بعدم وجود نية لدى أي وفد لفرض رقابة على المعلومات أو لمنع وفود أخرى من طرح أسئلة. ومن الملائم تماما أن ترد الأمانة العامة على طلب لتقديم معلومات. وأعربت عن ثقتها في أن تمارس الأمانة العامة الحذر وتمتنع عن إبداء أية تعليقات قد تؤثر في المسائل المعروضة على اللجنة.

٧٨ - **السيد برتي اوليفا** (كوبا): قال إنه يوافق على ضرورة أن ترد الأمانة العامة، عملا بممارسة اللجنة، على طلب مشروع قدمته دولة عضو ما يتصل بالتشغيل الداخلي للمنظمة، وينبغي في الوقت نفسه مراعاة ضرورة ضمان ألا يتعارض ردها مع قضية قانونية مرفوعة حاليا أمام محكمة في دولة عضو ما.

٧٩ - **الرئيس**: أحاط علما بتعليقات الوفود وقال إن مكتب اللجنة سيناقش هذه المسألة باستفاضة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.